



محافظ بنك الكويت المركزي خلال مقابلة مع «أوكسفورد بيزنس».. ضمن تقريرها السنوي «الكويت 2022»

الهارون: البنوك محصنة من رفع الفائدة.. بفضل مرونتها وتنوع إيراداتها

- «المركزي» يشجع البنوك المحلية على تنوع تمويلاتها بقطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة
- خفض الفائدة في 2020 وتأجيل أقساط المواطنين.. دعمًا نمو محفظة قروض البنوك
- نتوقع تراجع جاذبية الاقتراض وتباطؤه.. في ظل ارتفاع الفائدة وازدياد تكلفة الائتمان
- ندعم جهود التنمية المستدامة.. ونتوقع ارتفاع تصنيف الكويت بمؤشر الرفاهية الاقتصادية

تدعم وتمكن تطبيق التقنيات الجديدة، وبهذا المعنى، يعمل بنك الكويت المركزي على تحسين إطار التكنولوجيا المالية الحالي، وتحديدًا إطار المدفوعات والإقراض. وكشف عن أن «المركزي» يخطط على نطاق أوسع لمواصلة دعم محركات التنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك تحديد السياسات النقدية والائتمانية لتعزيز الاستثمار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومع زيادة الدخل القومي، فمن المتوقع أن يرتفع تصنيف الكويت على مؤشر الرفاهية الاقتصادي.

والازدهار الاقتصادي. وتابع أن بنك الكويت المركزي يشجع البنوك العاملة في البلاد على تنوع قاعدة تمويلها نحو قطاعي التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة، وكذلك الترويج لضخ التحويلات اللازمة لمصادر الطاقة المتجددة والبديلة، إلى جانب التكنولوجيا النظيفة.

أوضاع مالية صحية

وختم باسل الهارون حديثه مع أوكسفورد بيزنس، بالتأكيد على أن أرقام القطاع

على الرغم من أن تأثير هذه التطورات قد ينعكس على القطاع المصرفي، فإن البنوك الكويتية محصنة من تداعياتها بفضل الطبيعة المرنة التي تتمتع بها على نحو يمكنها من التركيز على مصادر تدفقات الإيرادات الأخرى والاستفادة منها قدر الإمكان.

قطاع مصرفي قوي

وسالت أوكسفورد بيزنس محافظ البنك المركزي عن قدرة البنوك المحلية في الوقت الحاضر وفي المستقبل على إدارة المخاطر وامتصاص الصدمات الخارجية والاستفادة من فرص النمو، فقال إن البنوك الكويتية خرجت من أزمة كورونا قوية وحقت أرباحًا ثابتة في عامي 2020 و2021 بسبب قوة القطاع الذي نما على الرغم من الصدمات الخارجية وعزم البقن الجيوسياسي. وأضاف الهارون أنه حتى مع مخاطر حدوث ركود عالمي محتمل، فمن المتوقع أن تظل البنوك الكويتية قادرة على العمل بمرونة، ففي الربع الثاني من عام 2022، بلغ معدل كفاية



باسل الهارون

دورا رئيسيا في تمويل المشاريع التنموية التي تنسجم مع رؤية الكويت الجديدة 2035، والتي تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

الرؤى المصرفية

وقال الهارون انه يمكن لبنك الكويت المركزي تحسين النظام البيئي المحلي للابتكار المصرفي عبر تحقيق رؤية الكويت الجديدة، مشيرًا إلى أن تبني الرقمنة يمثل عاملاً رئيسياً في جهود تحديث القطاع المالي في البلاد.

رأس المال الإجمالي للقطاع المصرفي المحلي 18,4٪، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى لبنك الكويت المركزي والبالغ 13٪، ولاتفاقيه بازل الثالثة والبالغ 8٪. ولفت إلى أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لدى القطاع المصرفي ظلت أقل من 3٪ منذ الربع الأخير من 2014، وقد بلغت 1,5٪ في نهاية الربع الثاني من 2022، بالإضافة إلى ذلك، فقد بلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض المتعثرة 303٪ في أكتوبر

قال محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون إن بيئة أسعار الفائدة المنخفضة التي سادت في الكويت منذ عام 2020، بالإضافة إلى التاجيلات المتعلقة بتسديد القروض لدى استحقاقها نتيجة انتشار وباء كورونا، ساعدت على نمو المحفظة الإقراضية لدى القطاع المصرفي الكويتي. وكان الهارون يتحدث في مقابلة مع مجموعة أوكسفورد بيزنس في سياق تقريرها السنوي «الكويت 2022»، حيث قال ردا على سؤال حول رؤيته لإمكانات الصناعة المصرفية بالكويت خلال السنوات القادمة، وكيف يتوقع تطور الإقراض مع ارتفاع الفائدة، إن القطاع المصرفي الكويتي أظهر مرونته خلال الأزمة المالية العالمية ووباء كورونا، ولكن مع ارتفاع أسعار الفائدة وازدياد تكلفة الائتمان، فإن العالمية ووباء كورونا، ولكن مع ارتفاع أسعار الفائدة وازدياد تكلفة الائتمان، فإن أقل جانبية ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الإقراض إلا أنه سيبقى إيجابيا. وأضاف الهارون أنه

673 طناً مشتريات البنوك «المركزية» من الذهب خلال 11 شهراً



أظهرت أحدث بيانات مجلس الذهب العالمي أن البنوك المركزية اشترت 50 طناً أخرى من المعدن الأصفر على أساس صافي خلال نوفمبر 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 47٪ عن أرقام أكتوبر العجلة البالغة 34 طناً. ومن هذا الإجمالي الصافي، استحوذت 3 بنوك مركزية على إجمالي مشتريات 55 طناً، بينما ساهم اثنان إلى حد كبير في إجمالي المبيعات البالغة 5 أطنان، مما يدل على قوة الطلب، وفقاً لما ذكره «مجلس الذهب العالمي»، واطلعت عليه «العربية.نت».

وكانت البنوك المركزية أحد أبرز معالم سوق الذهب في عام 2022، حيث كانت مشتريا صافيا لنحو 673 طناً بين الربع الأول والربع الثالث،

وبالنظر إلى صورة العام بأكمله، من المحتمل أن تكون البنوك المركزية قد جمعت مستوى مرتفعاً من الذهب لعدة عقود في عام 2022. وجاء أكبر إعلان لهذا الشهر من بنك الشعب الصيني، الذي كشف عن زيادة قدرها 32 طناً، وهي أكبر عملية شراء تم الإبلاغ عنها في نوفمبر وأول زيادة معلن عنها في احتياطات الذهب منذ سبتمبر 2019. ووفقاً للمحلل في مجلس الذهب العالمي كريشان غوبال «يعد الإعلان مهماً، نظراً لموقع الصين التاريخي كمشتري كبير للذهب، حيث تراكمت 1448 طناً بين عامي 2002 و2019. ويبقى أن نرى ما إذا كان هذا ستتبعه تقارير عن استمرار الشراء في ديسمبر». وفي نهاية نوفمبر، بلغ احتياطي

«نفت الكويت» في الصدارة بـ 22,1 مليار دينار تليها «البتروال الوطنية» بـ 9,6 مليارات

47,1 مليار دينار ممتلكات وأصول قطاع النفط والغاز في الكويت

- «البتروال» لديها مشاريع نفطية تحت الإنشاء بلغت قيمتها الإجمالية 15 مليار دينار
- 7,4 مليارات دينار آبار نفطية.. و9,9 مليارات خزانات وخطوط أنابيب وأرصفة بحرية
- القطاع يمتلك أراضي ومباني وطرقاً بقيمة 2,4 مليار دينار.. وسيارات وسفنأبـ 184,2 مليوناً

الأصول الثابتة المجمعة حسب النوع للعام 2022 (بالآلاف الدنانير)		
النوع	التكلفة الإجمالية (دينار)	الاستهلاك المتراكم (دينار)
ممتلكات النفط والغاز	4.451.732.000	2.347.700.000
الخزانات وخطوط الأنابيب والأرصفة البحرية	4.944.471.000	2.172.888.000
مصنع وآلات	11.578.393.022	5.269.674.979
الآبار والمسح الزلزالي	7.463.176.000	3.462.985.000
آلات الخدمة ومعدات الحفر	78.202.000	70.499.000
المراكب البحرية	856.056.000	400.986.000
الأرض والمباني والطرق	2.474.834.000	952.003.000
أثاث وأدوات ومعدات	180.182.000	116.038.000
السيارات والسفن والقطع البحرية	184.254.000	114.169.000
موجودات تحت الإنشاء	14.908.234.000	-
الإجمالي	47.119.534.022	14.906.942.979

الأصول الثابتة المجمعة حسب الشركات		
الشركة	التكلفة (د.ك)	الاستهلاك المتراكم (د.ك)
مؤسسة البترول الكويتية	57.064.104	(35.900.087)
شركة نفط الكويت	22.161.621.000	(6.081.660.000)
شركة البترول الوطنية الكويتية	9.655.054.580	(3.377.482.463)
شركة ناقلات النفط الكويتية	1.037.624.000	(490.500.000)
شركة صناعة الكيماويات البترولية	287.420.109	(267.077.474)
الشركة الكويتية للاستكشاف البترولية الخارجية	4.469.093.000	(2.361.985.000)
الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	5.589.317.000	(1.683.000)
الشركة الكويتية لنفط الخليج	2.404.053.000	(1.381.191.000)
شركة كي.بي.سي هولدنجز (أوروبا)	1.458.287.229	(909.463.955)
الإجمالي	47.119.534.022	(14.906.942.929)

كشفت بيانات مالية، حصلت عليها «الأنباء»، عن أن حجم أصول القطاع النفطي شهد قفزة كبيرة بنهاية السنة المالية 2021/2022 ليبلغ مستوى 47,1 مليار دينار، وهو الأعلى تاريخياً. بفضل الائتمان من مجموعة ضخمة من المشاريع الكبرى في مقدمتها مصفاة الزور ومنشأة استيراد الغاز المسال ومشروع الوقود البيئي.

وتفصيلياً: أظهرت البيانات ان شركة نفط الكويت استحوذت على النصيب الأكبر من الممتلكات بنحو 47٪ بقيمة 22,1 مليار دينار، تلتها شركة البترول الوطنية الكويتية بـ 9,6 مليارات دينار.

أما الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كبيك) فلديها أصول تبلغ تكلفتها 5,5 مليارات دينار، أما الشركة الكويتية للاستكشاف البترولية الخارجية (كوفيك) فلديها أصول تبلغ قيمتها 4,4 مليارات دولار. ولدى الشركة الكويتية لنفط الخليج أصول مجمعة بقيمة 2,4 مليارات دينار، وشركة ناقلات النفط أصول بقيمة مليار دينار، كما أن شركة كي بي سي هولدنجز (أوروبا) لديها أصول بقيمة 1,4 مليار دينار.

وقالت البيانات إن شركة صناعة الكيماويات البترولية لديها أصول بلغت كلفتها 287,4 مليون دينار، كما أن مؤسسة البترول الكويتية (المبنى الإداري) تبلغ كلفتها المالية نحو 57 مليون دينار.

وأوضحت البيانات أن الاستهلاك المتراكم لعام 2022 بلغ 14,9 مليار دينار، تركز لدى شركة نفط الكويت بقيمة 6 مليارات دينار وشركة البترول الوطنية بـ 3,3

وتطرقَت البيانات إلى رصد أصول القطاع النفطي حسب النوع، حيث أظهرت ان ممتلكات النفط والغاز في البلاد بلغت 4,4 مليارات دينار، فيما بلغت قيمة الخزانات وخطوط الأنابيب والأرصفة البحرية نحو 5 مليارات دينار، ومصنع وآلات بقيمة 11,5 مليار دينار، وآبار ومسح زلزالي بقيمة 7,4 مليارات دينار، وموجودات تحت الإنشاء بقيمة 14,9 مليارات دينار.

كشفت البيانات عن أن الأراضي والمباني والطرق لدى القطاع النفطي تبلغ قيمتها أو كلفتها الإجمالية 2,47 مليار دينار، أما آلات الخدمة ومعدات الحفر فقد بلغت كلفتها 78,2 مليون دينار، ومراكب بحرية بقيمة 856 مليون دينار وأثاث وأدوات ومعدات 180,1 مليون دينار وسيارات وسفن وقطع بحرية 184,2 مليون دينار.

مليارات دينار، وشركة (كوفيك) بقيمة 2,3 مليار دينار. أما صافي القيمة الدفترية لأصول القطاع النفطي فقد بلغت 32,2 مليار دينار تركزت أيضاً في شركة نفط الكويت بقيمة 16 مليار دينار، والبترول الوطنية بقيمة 6,2 مليارات دينار وشركة (كبيك) بقيمة 5,5 مليارات دينار، علماً أن صافي القيمة الدفترية للقطاع النفطي خلال عام 2021 بلغت 31,5 مليار دينار.